



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

11 ربيع ثانی 1437 - 21 يناير 2016





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
5	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

السفير الكندي يزور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الخميس 11 ربيع الثاني 1437 هـ - 21 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1121298>

الرياض - راشد السكران

زار السفير الكندي لدى المملكة دينيس هوراك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس (الأربعاء). وكان في استقباله رئيس الجمعية د. مفلح بن ربيعان القحطاني ونائب رئيس الجمعية د. صالح بن محمد الخثلان. قدم رئيس الجمعية، شرحاً موجزاً عن أنشطة الجمعية ومساهماتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا التي تتلقاها وما تقدمه الجمعية من مساعدة للمتظلمين والتقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان في المملكة والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه، وتطرق الحديث إلى دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية، كما تطرق الحديث إلى ازدواجية المعايير التي تتبعها بعض الدول الغربية حينما يكون هناك اهتمام كبير بقضايا فردية لأشخاص قد يكونون ارتكبوا جرائم وصدرت أحكام بتقرير عقوبة على ما ارتكبه في المملكة، وتطرق الحديث أيضاً إلى تدخل إيران في الشأن الداخلي لدول المنطقة وتأثير ذلك على حقوق الإنسان في هذه الدول خاصة مع إصرار الحكومة الإيرانية على زعزعة الاستقرار في أكثر من دولة عربية، وقد ذكر السفير الكندي أن الحكومة الكندية قد أبلغت نظيرتها الإيرانية بوجهة نظرها في هذا الشأن. وأكد رئيس الجمعية على أهمية قيام الدول الغربية ببيان خطأ السياسة الإيرانية في المنطقة وأن لذلك تداعيات على حماية حقوق الإنسان في ظل عدم الاستقرار الأمني لشعوب المنطقة.

دعت إلى احترام تطبيق الدول لأحكام قانونها الداخلي

• حقوق الإنسان " لوفد أوروبي: أحكام الإعدام شرعية وينظرها

عدد كبير من القضاة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 11 ربيع الثاني 1437 هـ - 21 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1121113>

الرياض - راشد السكران

زار رئيس قسم دول مجلس التعاون الخليجي بهيئة العمل الخارجي الأوروبي جون أورورك ونائبه روزا ماريا، وسفير الاتحاد الأوروبي لدى المملكة آدم كولاخ وفريق عمل متخصص في الشرق الأوسط والخليج في الاتحاد الأوروبي، أمس الأول، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. وجرى خلال اللقاء التطرق إلى إنجازات الجمعية، وإلى بعض القضايا الحقوقية الأخرى ومنها عقوبة الإعدام وموقف الاتحاد الأوروبي من أحكام الإعدام في المملكة، إذ أكد د. مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، للوفد الزائر أنها تستند لنصوص شرعية ولا يصدر الحكم النهائي فيها إلا بعد نظرها من عدد كبير من القضاة

بما يضمن تحقيق العدالة كما أن الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة وأن عقوبات الإعدام التي نفذت مؤخراً نفذت في حق أشخاص متهمين بجرائم إرهابية كبيرة. ولفت رئيس الجمعية إلى ضرورة احترام تطبيق الدول لأحكام قانونها الداخلي واستقلال أعمال قضائها وقد تفهم الوفد الزائر وجهة نظر الجمعية وأثنى على جهودها.



• حقوق الإنسان“ تؤكد على احترام تطبيق الدول للأنظمة

الداخلية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 ربيع الثاني 1437هـ - 21 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/655354>

سلوى حمدي - الرياض

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني على ضرورة احترام تطبيق الدول لأحكام قانونها الداخلي واستقلال أعمال قضائها، كما شدد على أهمية قيام الدول الغربية ببيان خطأ السياسة الإيرانية في المنطقة، وأن لذلك تداعيات على حماية حقوق الإنسان في ظل عدم الاستقرار الأمني لشعوب المنطقة. جاء ذلك خلال استقبال القحطاني لعدد من الدبلوماسيين والمسؤولين الغربيين.

وكان السفير الكندي لدى المملكة دينيس هوراك قد زار أمس، الأربعاء، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وكان في استقباله رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، ونائب الرئيس الدكتور صالح محمد الخثلان. وقدم القحطاني شرح موجز عن أنشطة الجمعية ومساهماتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا، التي تتلقاها وما تقدمه من مساعدة للمتظلمين والتقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان في المملكة والجهود، التي تبذل من أجل تعزيزه، وتطرق الحديث إلى دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية، كما تطرق إلى ازدواجية المعايير، التي تتبعها بعض الدول الغربية حينما يكون هناك اهتمام كبير بقضايا فردية لأشخاص قد يكونون ارتكبوا جرائم وصدرت أحكام بتقرير عقوبة على ما ارتكبه في المملكة، وتطرق الحديث أيضًا إلى تدخل إيران في الشأن الداخلي لدول المنطقة، وتأثير ذلك على حقوق الإنسان في هذه الدول خاصة مع إصرار الحكومة الإيرانية على زعزعة الاستقرار في أكثر من دولة عربية.. وقد ذكر السفير الكندي أن الحكومة الكندية أبلغت نظيرتها الإيرانية بوجهة نظرها في هذا الشأن.

كما زار رئيس قسم دول مجلس التعاون الخليجي بهيئة العمل الخارجي الأوربي جون أورورك ونائبه روزا ماريا وسفير الاتحاد الأوربي لدى المملكة آدم كولاخ وفريق عمل مختص بالشرق الأوسط والخليج في الاتحاد الأوربي أمس الأول الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وكان في استقبالهم رئيس الجمعية والمشرف على فرع المنطقة الشرقية، الدكتور عبدالجليل بن علي السيف، والأمين العام خالد بن عبدالرحمن.

وتطرق الحديث لبعض القضايا الحقوقية الأخرى ومنها عقوبة الإعدام وموقف الاتحاد الأوربي من أحكام الإعدام بالمملكة، حيث بين رئيس الجمعية للوفد الزائر أنها تستند لنصوص شرعية ولا يصدر الحكم النهائي فيها إلا بعد نظرها من عدد كبير من القضاة بما يضمن تحقيق العدالة، كما أن الدولة تسعى مع أولياء الدم في مثل هذه القضايا لتقديم العفو على تنفيذ العقوبة وأن عقوبات الإعدام التي نفذت مؤخرًا نفذت في حق أشخاص متهمين بجرائم إرهابية كبيرة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

توجه لتطوير مستوى أداء السجون النسائية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 11 ربيع الثاني 1437هـ - 21 يناير 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/13552885>

أكد مساعد المدير العام للسجون أن ثمة توجهاً جديداً لتطوير العنصر النسائي من العاملات في السجون النسائية. وقال العميد مبارك العتيبي إن دعم إدارة التدريب والتطوير أثمر بتدشين مركزين تدريبيين، أحدهما في جدة، ويستهدف العاملین في السجون ضباطاً وأفراداً، بدءاً من التدريب التأسيسي والتأهيلي، إلى الدورات المتقدمة بمساراته المختلفة، ومركز تدريبي آخر في مدينة الرياض، يستهدف العنصر النسائي من العاملات في السجون، لتطوير مستوى أداء السجون النسائية.

جاء ذلك أثناء حفلة تخريج عدد من الدورات التخصصية في مركز تدريب المديرية العامة للسجون، شملت ثلاثة مسارات تدريبية تخصصية في مهام الشرطة العسكرية والحراسات الداخلية، وأمن وحماية السجناء، وبلغ عدد خريجيها 251 متدرباً من مديريات السجون بمناطق المملكة كافة. وأضاف العتيبي أن سياسات التدريب في المراكز تنطلق وفق رؤية، مفادها أن تكون تلك المراكز صروحاً تدريبية تقدم أفضل الحلول التدريبية في علوم السجون، في جوانبها الأمنية والتأهيلية الإصلاحية، لتمكين منسوبي قطاعات السجون من التميز في الأداء الوظيفي، سواء أكان من منسوبي قطاع السجون أم القطاعات الأمنية الأخرى، من خلال توفير فرص تدريبية عالية المهنية، وتعزيز التعاون مع الشركاء في تقديم برامج تدريبية رائدة وفاعلة، باعتماد أفضل الممارسات المهنية في مجال تنمية الموارد البشرية. إلى ذلك، أوضح قائد مركز التدريب في جدة المقدم محمد العسيري أن المركز عقد الدورة التدريبية في المسارات الثلاثة لمدة ثمانية أسابيع، وأن نسبة النجاح بلغت 93 في المئة، وتلقى المتدربون خلالها مهارات تدريبية، في رفع اللياقة البدنية ومهارات الاشتباك والسيطرة، والإسعافات الأولية، وعمليات الإخلاء، وكذلك الأنظمة، وتحديد درجة الأهمية في الحلقة الأمنية، وأوامر العمليات، ومهارة الرماية على الأسلحة المستخدمة في القطاع، إضافة إلى العلوم الأمنية المتخصصة في السجون، بمساراتها وتخصصاتها الثلاثة.

وقال العسيري إن المركز سيستمر في أداء مهماته وتطوير قدراته، بما يسهم في صقل مهارات العاملين في السجون في مختلف المهارات التدريبية، التي تحقق أعلى درجات الأداء والتميز في المهمات الوظيفية للعاملين في السجون. هذا وشملت الحفلة، التي رعاها المدير العام للسجون اللواء إبراهيم الحمزي، استعراض تمرين «ماهر 1»، الذي حوى ستة عروض تدريبية على المهارات الأمنية، التي اكتسبها المتدربون في الحفاظ على أمن السجون.



المملكة والأردن تحصران عدد السجناء لتفعيل اتفاقية التبادل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 11 ربيع الثاني 1437هـ - 21 يناير 2016م
<http://www.alriyadh.com/1121112>

عرعر - جاسر الصقري
كشف ل«الرياض» السفير الأردني في المملكة جمال بن حامد الشمالية، أن الاجتماع الأخير الذي عقد بتاريخ 6-2016/1/7م بين اللجنة السعودية - الأردنية لنقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة الحرية في العاصمة الأردنية عمّان، أفاد بأن عدد النزلاء الأردنيين في السجون السعودية 350 سجيناً أردنياً بينهم نحو 200 سجين محكوم، و150 موقوفاً لأسباب عدة منها تجارية، وبينهم نحو ثلاثة أردنيين متهمين في الإرهاب موقوفين قيد التحقيق، وأردني آخر محكوم في القصاص أثر ارتكابه قضية قتل.

وأضاف أن إحصاء الجانب السعودي شمل 58 سجيناً سعودياً محكوماً في السجون الأردنية أحكاماً مختلفة. وقال إن الجانبين سيتبادلان أولاً كشوفات تفصيلية رسمية بالسجناء، ومن ثم يتم تبادل السجناء بين البلدين الشقيقين. وأوضح أن «الاتفاقية الأمنية وقعت بين الجانبين في تاريخ 1433/5/4هـ الموافق 2012/3/27م، واستكملت إجراءاتها القانونية والدستورية اللازمة لدى الجانبين في البلدين، وأصبحت الاتفاقية نافذة في تاريخ 2013/7/16م».

وقال إن الاتفاقية الأمنية بين السعودية والأردن لنقل المحكوم عليهم بعقوبات سالية للحرية لا تشمل من محكوم في الإعدام، وتؤكد متانة العلاقات الأخوية التي تربط البلدين الشقيقين بفضل القيادتين الحكيمتين لما يصب في مصلحة البلدين في جميع المجالات، والتعاون لغايات تحقيق أهداف نبيلة وإنسانية وتجسد تميز العلاقة بين المملكة والأردن، حيث يتمكن المحكومين من البلدين من قضاء ما تبقى من محكوميتهم في بلدانهم، مما يساعد على استقرار السجناء وتمكين ذويهم من زيارتهم دون تحمل أعباء السفر.



محاضرة بجامعة نايف عن دور الأجهزة الأمنية في منظومة العمل الإنساني

مساعد أمين الأمم المتحدة: المملكة تقدم دعماً غير محدود لمختلف مجالات العمل الإنساني

المصدر: جريدة الرياض الخميس 11 ربيع الثاني 1437هـ - 21 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1121154>

قدم رشيد خاليكوف مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشراكة مع الشرق الأوسط ووسط آسيا (أوتشا) صباح أمس الأول بمقر الجامعة في الرياض محاضرة بعنوان (دور الأجهزة الأمنية في منظومة العمل الإنساني) والتي نظمتها إدارة المؤتمرات بالجامعة في إطار البرنامج الثقافي للجامعة للعام 2016م.

ورفع رشيد خاليكوف الشكر لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - أيده الله - على ما تقدمه حكومة المملكة من دعم لا محدود لمختلف مجالات العمل الإنساني على الصعيد العربي والدولي، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، رئيس المجلس الأعلى للجامعة على ما يقدمه سموه من دعم للأمن بمفهومه الشامل وللعمل الإنساني من خلال جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية التي تؤدي رسالة مهمة ودور رائد في مجال العمل الإنساني ومجالات مكافحة الجريمة المنظمة.

وسلط السيد ميخالكوف في محاضرتة الضوء على التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية ومنظومة العمل الإنساني العالمي ممثلة في مكتب تنسيق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا) باعتباره ممثلاً للأمم المتحدة في مجالات العمل الإنساني، وعن طبيعة هذا العمل الذي يستهدف المتضررين في كل أنحاء العالم سواء أكان هذا الضرر بفعل الطبيعة أو بفعل الحروب والاعمال الإرهابية.

وأوضح أن هناك العديد من التحديات التي تواجه العمل الإنساني حول العالم خاصة في ظل الاضطرابات التي تعم العالم وتغير المناخ وندرة الموارد حيث أدى ذلك كله إلى أن يصل عدد النازحين قسراً إلى أكثر من 60 مليون شخص حول العالم.. كما أكد معاليه ضرورة التمسك بمبادئ العمل الإنساني واحترام القانون الدولي والإنسانية وعدم التحيز والاستغلال وعدم تسييس المساعدات. وتناولت المحاضرة ضرورة تطوير التعاون الدولي والعمل الإنساني لمواجهة الآثار الكارثية للعنف الذي تنتشر في ظل مختلف أنواع الجرائم كتهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر. وأشار

السيد ميخالكوف إلى أهمية القمة العالمية للعمل الإنساني التي ستعقد في إسطنبول والتي ستناقش جدول أعمال العمل الإنساني مستقبلاً في إطار الفعالية والإنسانية والحد من العنف وتلبية احتياجات البشر في حال النزاعات. ودعا إلى ضرورة تعزيز مشاركة الدول العربية التي أظهرت ثقافة المحبة ودورها الفاعل الذي لا غنى عنه نظراً لإمكاناتها وقربها من مناطق الصراع.

أكد مساعد الأمين العام للأمم المتحدة على أهمية تعزيز الشراكة مع جامعة نايف التي يتبوأ خريجوها مواقع قيادية في الدول العربية في مجال العمل الإنساني بما يسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

وحول جهود المملكة في مجال العمل الإنساني وكونها الدولة المانحة الأولى على الصعيد العربي وتقديمها لمساعدات بمئات الملايين من الدولارات للمتضررين في مناطق الصراعات وتبويج ذلك بإنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والعمل الإنساني، قال خاليكوف أن هيئة الأمم المتحدة تنوه وتشيد بالدور الكبير الذي تقوم به المملكة من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والعمل الإنساني وهي جهود مقدره ونبيلة ومحل امتنان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وسنعمل جاهدين على التعاون اللصيق والوثيق مع المملكة المانح الكبير والسخي من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة لتحديد الأدوار والمسؤوليات لتطوير منظومة العمل الإنساني.



الشورى“ ينتقد الشؤون الاجتماعية ويمنحها حق إجراء المقابلة للوظائف

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 ربيع الثاني 1437 هـ - 21 يناير 2016 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160121/Con20160121820404.htm>

سعاد الشمراني (الرياض)

انتقدت اللجنة الاجتماعية في مجلس الشورى، التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي 1436/1435، ووصفته بأنه مخالف للمادة 29 من نظام مجلس الوزراء لرفعه بعد انتهاء مدة 90 يوماً عن بداية السنة المالية، وترغب اللجنة منها مراعاة ذلك في التقارير المقبلة.

وبينت اللجنة أنها في بداية دراستها للتقرير لم تجد أي معلومات أو وصف لأعمال وإنجازات الإدارات الثلاث «الطفولة، المرأة والتأهيل الأسري» التابعة للوكالة المساعدة للأسرة، وتأمل إيضاح ذلك في التقارير المقبلة.

ولاحظت اللجنة أن ما ورد في التقرير عن الجمعيات الخيرية والتعاونية، تضمن معلومات قليلة في صفحة ونصف فقط، ولما لهذا القطاع من أهمية في خدمة المجتمع، وضرورة التعرف على مشكلاته واحتياجاته، فإن اللجنة ترغب من الوزارة في تقاريرها المقبلة التوسع في هذا الجانب، وتضمينها معلومات عن الجمعيات الخيرية والتعاونية، ولجان التنمية الاجتماعية والأهلية وإنجازاتها.

كما لاحظت اللجنة أن الوزارة أرفقت في تقريرها هذا العام بعض المعلومات عن الجهات التي يرأس مجلس إدارتها الوزير، مثل المؤسسة الخيرية للأيتام «إخاء»، «الصندوق الخيري الاجتماعي»، اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسره «تراحم»، وبينت اللجنة أن هذه خطوة تشكر عليها الوزارة، إلا أنها لم تكن كافية لإيضاح إنجازاتها والمعوقات التي تواجهها، لذا جاءت توصية اللجنة «على الوزارة تضمين تقاريرها المقبلة معلومات مفصلة عن الجهات التي يرأس مجلس إدارتها وزير الشؤون الاجتماعية».

في غضون ذلك وافقت اللجنة على طلب الشؤون الاجتماعية منحها حق إجراء المقابلة الشخصية للمرشحين لوظائفها، وقالت اللجنة في توصيتها الأولى «على وزارة الخدمة المدنية تمكين الشؤون الاجتماعية من إجراء المقابلات الشخصية للمرشحين الذين ترشحهم للعمل في الشؤون الاجتماعية».

ولاحظت اللجنة، أن الوزارة في حاجة لإجراء المقابلات الشخصية للمرشحين لوظائفها، خصوصاً الذين يعملون في الدوائر التابعة للوزارة، والباحثين في مكاتب الضمان الاجتماعي، إذ عليهم مسؤولية كبيرة تتطلب مواصفات خاصة في

شاعل الوظيفة كالأستقامة، الأمانة، الحس الإنساني والمهني، خلال التعامل مع النزلاء في هذه الدور، وهم فئات ضعيفة ينبغي التعامل معها بإنسانية ومحبة.
وطالبت اللجنة الوزارة في توصيتها الرابعة بأستحداث إدارة للإشراف التتوي ضمن الهيكل التنظيمي، تشرف على نشاطات الجمعية التعاونية والخيرية.
وطالبت اللجنة الوزارة بالعمل على مساواة لجان التنمية الاجتماعية الأهلية مع الجمعيات الخيرية فيما يتعلق بتحمل رواتب المحاسبين والمديرين التنفيذيين والاختصاصيين الاجتماعيين من الجنسين.



الطوعية“ تلغي دراسة نظام هيئة المسؤولية الاجتماعية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 ربيع الثاني 1437هـ - 21 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160121/Con20160121820405.htm>

سعاد الشمراني (الرياض)

عد مضي عام على موافقة مجلس الشورى على دراسة مقترح مشروع نظام الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية المقدم من الدكتورة زينب أبو طالب، علمت «عكاظ» أن لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في المجلس، طالبت بعدم الاستمرار في دراسة هذا المقترح، إذ قدمت رئيسة اللجنة حمدة العنزي توصية بعدم ملاءمة الاستمرار في دراسته. وعزت اللجنة أسباب عدم الاستمرار في دراسة المقترح رغم قبوله والتصويت على ملاءمة دراسته، كون المسؤولية الاجتماعية في المملكة طوعية وليست إلزامية، من منطلق أن الدولة تشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في العمل الاجتماعي، كما تنص على ذلك المادة 27 من النظام الأساسي للحكم، وأيضاً لأن الشركات السعودية هي «حقوق خاصة» تمثل كيانات اقتصادية واجتماعية فاعلة، وهو ما تؤكد المادة 17 من النظام الأساسي للحكم أن «الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة، وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية وفق الشريعة الإسلامية».

وبينت اللجنة أن مسوغات النظام المقترح تركز على ضعف ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات، لافتة إلى أن هذه المسؤولية لم تندرج في مهامها، وترى أن معالجة الضعف الثقافي لا يتحقق من خلال نظام قد يحد من نشاط المسؤولية المجتمعية القائمة، مضيفاً أن حوافز وآليات التأكد من جودة المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال إجراء تعديلات يتم اقتراحها على الأنظمة القائمة «التجارية والاجتماعية» دون الحاجة إلى نظام مستقل.

وأوضحت مقدمة المقترح الدكتورة زينب أبو طالب، أن ما دفعها لتقديم المشروع هو جشع بعض التجار ورجال الأعمال، وأنانية البنوك والشركات التي تفكر في الربح فقط، دون التفكير مطلقاً في المساهمة في بناء البيئة التي تحقق لهم الربح والثراء، مؤكدة أن التنمية المستدامة في المملكة لا يمكن أن تقوم إلا على قدمين، لا على قدم الدولة وحدها. وأكدت ضرورة أن يكون القطاع الخاص شريكاً فاعلاً في التنمية، مبيّنة أن التقدم الصناعي والاجتماعي في الدول الغربية ما تحقق إلا بالشاركة في تحمل المسؤولية وسد الثغرات التي تطرأ على مشاريع التنمية، وعزت سبب إطلاق هذا المشروع إلى ضعف مشاركة القطاع الخاص في برامج التنمية، رغم ما تحظى به هذه الشركات من امتيازات لا تتوفر لمثيلاتها في دول العالم، إضافة لعدم وجود الضرائب التي تصل إلى 40% في الدول المتقدمة، والتسهيلات الخيالية كتأجير الأراضي بأسعار زهيدة، والرسوم المتدنية للكهرباء والماء، وغيرها من التسهيلات الجمركية. وشددت على أهمية سعي الدولة لإنشاء نظام المسؤولية الاجتماعية بالتنسيق مع القطاع الخاص والمجتمع كمثلث نشط في مجال تنمية هذه الشراكة، وتحقيق عائد للتنمية المستدامة.

ولفتت إلى عدم وجود هيئة وطنية تنظم هذه المناشط، مبيّنة أن عددا من الشركات والمؤسسات تستغل برامج المسؤولية الاجتماعية في الدعاية ومناشط العلاقات العامة، دون أن يكون لتلك البرامج عائد تنموي حقيقي على الوطن والمواطن. وأكدت أن مشروع الهيئة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية يهدف لتفعيل الجزء المعطل من التنمية الوطنية وهو تنظيم مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، كونه البيئة التي ينمو فيها نشاطه ويحقق فيها أرباحه، ويحصل على تسهيلات لا تتوفر له في دول كثيرة.



مؤسسات المجتمع المدني

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 ربيع ثاني 1437هـ - 21 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160121/Con20160121820492.htm>

خالد الوابل

الكثير كتب عن مؤسسات المجتمع المدني، ولا يمنع أن أضيف، لأهمية دورها في المجتمع ودليل تحضره، وتعميق المشاركة الاجتماعية في تنمية الوطن.

إقرار مجلس الوزراء بنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، يُشكل إشارة إيجابية تدعو للتفاؤل، ببناء نواة لمجتمع مدني في المملكة، إذا تم تطبيق النظام بالشكل المطلوب.

ومؤسسات المجتمع المدني ليست جديدة على مجتمعنا، وإنما بدأت مع بداية تأسيس الدولة، وهذا ما وثقه الأستاذ محمد الشعبي في كتابه «بؤادر المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية» والذي يتمحور حول البدايات الأولى للحراك الاجتماعي المتمثل في الانتخابات والهيئات والجمعيات منذ عام 1343هـ حتى عام 1426هـ وما انطوى عليه الكتاب من انتخابات مجلس الشورى وانتخابات أعضاء المجالس البلدية والنقابات والغرف التجارية وكذلك انتخابات شيوخ الجرف وأرياب الطوائف ورابطة طلاب جامعة الملك سعود وانتخابات اللجان الرياضية.

واستجابة للتطور الاجتماعي السعودي فإن عودة مؤسسات المجتمع المدني مسألة محورية في عملية التطوير ويعتبر القطاع الثالث مع شقيقه العام والخاص. وهو المعبر عن تطلعات الفئة الكبرى من المواطنين ودورها في تعزيز الانتماء الوطني.

تتمثل مؤسسات المجتمع المدني «وبعيدا عن حساسية الأسماء» في النقابات المهنية والاتحادات الطلابية والجمعيات الحقوقية والجمعيات غير الربحية والإعلام غير الرسمي والتي تسعى جميعها في حماية مكتسبات المواطن وإيصال صوته إلى صانع القرار.

وتسهم في خلق مجموعات جديدة، على أساس مصالح مشتركة تجمعهم المهنة أو الاهتمام أو الهوية بعيدا عن التكتلات الطائفية أو القبلية أو المناطقية. وتساعد في دمجهم مع بعضهم عبر العمل المشترك، فيكون هناك تكتل «نقابة أو جمعية» لكل مهنة تحمي مصالح منسوبيها وتدافع عنهم وتشارك في صنع كل قرار يتعلق بهذه المهنة وتتخلص طبيعة عمل مؤسسات المجتمع المدني بأنها الرديف الحقيقي للوزارات، ذلك أن أحد أهم أعمال هذه المؤسسات هو الرقابة والتقييم، والمتابعة والتطوير، والأهم الإسهام الفاعل في تطوير المجتمع وتنميته من خلال نشر مفاهيم الحياة المدنية.

كما أن وجودها يخلق قناة اتصال بين المجتمع والمسؤول، يقضي فيها على قنوات الاتصال التقليدية كالاستجداء والواسطة، وتوفر معلومات دقيقة عن المجتمع وتطلعاته وتعمق مشاركة المواطن في صنع القرارات التي تدخل ضمن اهتماماته.

والمواطن اليوم يتطلع للمشاركة في تنمية وطنه وقد تكون له مجهودات فردية لا ترتقي إلى لتطلعات، وهو يمارسها بشكل غير مباشر من خلال العالم الافتراضي وشبكات التواصل الاجتماعي، فهناك على سبيل المثال أصدقاء البيئة وأصدقاء المرور والعمل التطوعي، وكل ما يحتاجه هو تجميع هذه الجهود وبشكل منظم وجماعي على أرض الواقع لتجعله شريكا أساسيا في التطور لا متفرجا عليه.

ويبقى الأهم في موضوع مؤسسات المجتمع المدني هو استقلاليتها التامة عن الجهاز العام والقطاع الخاص واعتبارها موازية لهما، واضعين في الاعتبار أن مصلحة الفرد لا تتعارض مع المصلحة العامة. تغريدة: مجتمعنا اليوم جاهز لأداء دوره الطبيعي، وكل ما يحتاجه هو إنزاله من عالمه الافتراضي إلى عالمه الواقعي.



البوصلة الصحية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 11 ربيع ثاني 1437هـ - 21 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1121151>

د. محمد ناهض القويز

الهمّ الصحي هو همّ المسؤول الأول وهمّ المواطن كذلك. وقد حرصت القيادة على تقديم خدمة صحية تضاهي أفضل ما يقدم في العالم. فهي لم تبخل في ابتعاث الأطباء السعوديين لإتمام تدريبهم في أحسن المراكز العالمية، كما ضاعفت ميزانية الصحة مرارا، ولكنها لم ترض عن مستوى الأداء من الوزير بعد الوزير يتساوى في ذلك الوزير الطبيب والوزير غير الطبيب. ابد من معرفة بعض الحقائق عن نظامنا الصحي:

أولا: هناك نجاحات على مستوى الوقاية من الأمراض المستوطنة والمعدية غفلنا عنها في ظل بحثنا عن الأفضل. مثلا اعتماد لقاح إلزامي ضد فيروس الكبد (بي) حول المملكة من بلد موبوء بالفيروس حيث كانت نسبته لدى الأطفال تقارب 10% إلى بلد متعاف منه وأصبحت نسبته تتراوح بين صفر - 0,1% في ذات الفئة العمرية. هناك نجاحات أخرى لا بد من إبرازها.

ثانيا: هناك أطباء سعوديون جيدون في شتى التخصصات نقلوا الرعاية الصحية الفردية إلى مستويات ممتازة، ولكن نسبة الأطباء السعوديين إلى عدد غير السعوديين لاتزال ضعيفة. كما أن هناك مشكلة مستقبلية تتمثل في ضعف الأطباء من خريجي الكليات الحديثة التي تفقر للمستشفيات التعليمية والطاقت الأكاديمية.

ثالثا: مستوى الخدمة في أغلب مستشفيات وزارة الصحة لا يزال يعاني بشكل كبير على شتى الأصعدة.

رابعا: المشكلة لا تتمثل في الميزانية حيث ضوعفت الميزانية أضعافا كثيرة ولم تتحسن الخدمة بما يوازي الميزانية الضخمة، بل لقد كان هناك فوائض مالية سنوية تدل على عدم كفاءة.

رابعا: طب الطوارئ يعاني بشكل كبير وهو كحال كل مستشفى بما في ذلك المستشفيات التخصصية التي أرهقت بمباشرة الحالات الطارئة التي يفترض أن تكون مهمة مستشفيات الصحة الأخرى ونتج عن ذلك تأخر المستشفيات التخصصية في أداء دورها المنوط بها من مباشرة الحالات المستعصية.

وبرغم أن الحوادث هي القاتل الأكبر لشباب الوطن إلا أننا لم نلاحظ أي تقدم في هذا المجال لا من ناحية مباشرة الحالات، ولا التعامل معها.

خامسا: القطاع الصحي الخاص ممثلا في أفضل مستشفياته عالي التكاليف كثير الأخطاء، بعيد عن المحاسبة، همه الأول الربح على حساب الجودة وعلى حساب صحة المرضى. وهناك أمثلة كثيرة من مستشفيات عديدة في مدن مختلفة تصنف طبيا بأخطاء طبية كبيرة وإهمال يستوجب عقاب المستشفى وتغريمه.

سادسا: شهادات الجودة الأجنبية ليست ضمان جودة بل تمثل مجموعة إجراءات إذا أتقنها الطاقم حصل على الشهادة. أي محاولة لحل المشكلة الصحية الوطنية بدون أخذ هذه النقاط بعين الاعتبار لن يكتب لها النجاح.



كاريكاتير

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 11 ربيع ثاني 1437 هـ
- 21 يناير 2016 م

<http://www.alriyadh.com/comic>



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الخميس
11 ربيع ثاني 1437 هـ - 21
يناير 2016 م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6907>

